

الحراك.. أداة لإلغاء الهوية وتفيت الدولة اليمنية (1-2)

وتقويض مجمل المعطيات والمكونات الوطنية الوجودية للمجتمع، وفي خضم الخلافات وصراع المصالح وغياب لغة الحوار والقواسم الوطنية المشتركة انساق أحزاب هذا التحالف في نهج سياسي خاطئ وخطير يعتمد صناعة غير المشروعة وتوظيفها كأوراق ضغط سياسية، الأمر الذي فتح المجال واسعاً أمام هذه الأحزاب وبعض الرموز السياسية والقبلية للجوء إلى الانتماءات الضيقة الضيقة «القبلية والجهوية والمناطقية والمذهبية» التي تضافرت مع بعضها لتصبح خلال فترة وجيزة مكوناً فاعلاً على خارطة السياسة ويسعى كل طرف فيه للحفاظ عليه واستثماره لتعزيز مكانته ومصالحه المختلفة، وظهرت إلى السطح هويات وتيارات مذهبية وجهوية ومناطقية ساعية لاقتطاع مكاسب فئوية على حساب مصالح الوطن العليا . هذا التراجع والانحسار في الدور والفعل الوطني الوجودي لبعض الأحزاب والقوى والرموز السياسية، انسحب أيضاً على أبرز معطى تكويني في بناء المجتمع المتمثل بالدولة ومؤسساتها المختلفة، وظهرت الكثير من الفتن والتمردات والدعوات والحركات الرجعية وأبرزها التمرد الحوثي في الشمال والحراك الإصلاحي في الجنوب والتي خرجت من تحت العباءة السياسية لأحزاب المعارضة وترعرعت في كنفها وفي ظل حمايتها السياسية والإعلامية .

لقد عملت أحزاب المعارضة على توطئة إشكالات وصعوبات الواقع وتأثيرها المباشر على حياة السكان في إنتاج خطاب سياسي إعلامي مكرس لحشد واستئثار الجماهير ضد الحزب الحاكم والنظام السياسي، ويعتمد لغة الكراهية والتعصب والعنف والنزعات العصبية المختلفة، وهذا الخطاب ساهم بشكل فاعل ومباشر في زيادة تأثير الخطاب السياسي الإعلامي للجماعات الانفصالية وسط بعض الشرائح الاجتماعية وتأكيد صوابيته ومصداقيته، وتجلت الأبعاد الخطيرة لهذا الخطاب الحزبي في إهمال وتجاهل هذه الأحزاب لمصالح الوطن ووحدته وأمنه واستقراره، وتغذية المشاعر والانتماءات الضيقة على حساب الهوية والانتماء الوطني، وأسهم في إلتاف الكثير من شرائح الترابط الوطني بين شرائح المجتمع المختلفة وبينها وبين النظام السياسي السائد وجرده المجتمع من بعض مرجعيته الأخلاقية والدستورية والمجتمعية وساهم في إشاعة الفساد وطغيان المسابيات والمصالح الخاصة على العامة .. وفي المحصلة النهائية يمكن القول إن الخطاب السياسي الإعلامي والنهج العملي لأحزاب المعارضة قد ساهم إلى حد كبير في إضعاف روابط المواطنة ومفهوم الوطن الواحد والولاءات الوطنية، وتحولت الممارسات الديمقراطية على يد هذه الأحزاب إلى شكل من الصراعات غير الأخلاقية وغير المبدئية والمضرة بالوطن، الأمر الذي ورث الكثير من التراكمات السلبية وحال دون إحداث تراكمات نوعية وإيجابية في الموروث الديمقراطي والحضاري للشعب . وفي الحلقة القادمة سنتناول بإذن الله تعالى حقيقة الحراك وأبعاده وما يهدف إليه .

المتكرر في تبني الديمقراطية الداخلية واستثمارها لتجديد ذاتها وعناصرها القيادية وعطائها الوطني وفكرها وبرامجها السياسية النظرية وألياتها العملية، الأمر الذي حد من قابليتها وفعاليتها وقدرتها على استيعاب المتغيرات من حولها والتفاعل الإيجابي معها، وبالتالي تحولها إلى معوقات وكوابح للعملية التنموية والإصلاحية بأبعادها الشاملة، حالة الجمود والرخاوة السياسية للكثير من الأحزاب تجلت في قصور أدائها وواجباتها العملية في حماية وتنمية وتجدير الهوية والثقافة الوطنية الوجودية التي تحاول فرض حضورها في الوعي والوجدان الشعبي والثقافة الوطنية على أنقاض الهوية والثقافة الشطرية، وفي ظل العولمة السياسية الثقافية والاقتصادية واستهدافها المباشر من قبل أطراف داخلية وخارجية عدة . ما من شك في أن الوحدة اليمنية ورديفتها الديمقراطية قد شكلتا آلية تغيير وتحديث وقوة دفع تاريخية لدينامية الحراك الاجتماعي والسياسي والثقافي والتنمية الوطنية بأبعادها المختلفة .. واضطلعت العديد من الأحزاب التي خرجت من واقعه السري أو التي تشكلت بعد الوحدة بدور سياسي وتربوي فاعل في تجذير قيم الوحدة الوطنية والدفع بالعملية التنموية والتحديثية أشواطاً بعيدة، وساهم الكثير من هذه الأحزاب في الدفاع عن الوحدة وإجهاض المشاريع والمحاولات التشطيرية التي وصلت ذروتها في حرب العام 1994م، ذلك لأن هذه الأحزاب كانت متمسكة بالوحدة الوطنية وخلافها مع السلطة كان محصوراً ضمن البرامج السياسية الحزبية وحول النظم والمفاهيم السياسية التي يحاول كل حزب تبنيها وإشاعتها في الشارع السياسي الوطني، وهذه الاختلافات كانت في إطار الوحدة الوطنية ومكرسة حول كيفية تعزيز نهج الوحدة والديمقراطية، وما يرتبط بهما من توجهات وأهداف يسعى كل حزب إلى تطبيقها على أرض الواقع من أجل إعادة إنتاج مكونات المجتمع الديمقراطي المعاصر .. وتطويره فكراً ومعنوياً وسياسياً وخلافها مع السلطة كان محصوراً ضمن البرامج طويلاً وتغيرت مع تحالف أحزاب المعارضة مع تيارات حزبية غير متجانسة ومتناقضة فكراً وأيديولوجياً، هذا التحالف النمطي الهش المحكوم بمصالح وبرامج حزبية ضيقة متناقضة مع بعضها أضفى على الحياة السياسية الوطنية شكلاً جديداً من التحالفات والتوازنات المضرة بالعملية السياسية والتي أخرجتها عن السياق الطبيعي لتطورها، وأضجى الخلاف بين السلطة والمعارضة بتخذ أشكالاً وأبعاداً جديدة من الصراع الموجه بشكل غير مباشر لضرب



علي حسن الشاطر

رئيس تحرير صحيفة «26 سبتمبر»

محاولة تدمير وجودها في وعي ووجدان وثقافة قطاع لا بأس به من أبناء بعض المناطق الجنوبية الذين هم أصلاً دعاة وحدة.. ومن أشد المتسكين بها وهم الذين فرضوا على قيادتهم الشمولية بإرادتهم الصلبة، كل هذا مهد لهذه الأقنعة المصطنعة لتكشف عن من مخابئها وجحور كموثها السياسي من زواله الأفتعة المصطنعة لتكشف عن وجوهها الحقيقية في ظل تغطية إعلامية ودعائية تحريضية واسعة وغير مرئية في نياتها وأهدافها من قبل بعض وسائل الإعلام العربية والأجنبية الناطقة بالعربية، التي تولت الترويج للمشاريع الانفصالية التفكيكية في إطار تصفية حسابات سياسية وشخصية على حساب وحدة اليمن .

لقد جاء الظهور العلني لأصحاب هذه المشاريع على قاعدة الاستثمار الانتهازي للحريات السياسية والديمقراطية والمدنية والإعلامية على الساحة.. ومتزامناً ومتكاملاً مع تنامي النشاط الإرهابي القاعدي.. واتساع دائرة العمليات العسكرية ضد التمرد الحوثي في محافظة (صعدة) وحرف سفیان)، وهذا الظهور كان يستند إلى التحالف والتعاون بين مختلف هذه الأطراف اللذين لم يعودا خافيين بعد أن أعلن عنهما الإرهابي والحشي والمتمرد بدر الدين الحوثي . ما من شك في أن الكثير من معطيات الواقع الوطني وخصوصياته الموضوعية والذاتية قد مثلت حاضنة مواتية لاستمرار هذه الطروحات والمشاريع التفكيكية وإشاعتها في أوساط بعض شرائح السكان وتقبلها من قبل البعض وخدمها إلى حد كبير انتشار الفقر والبطالة ومشاعر الإحباط واليأس في أوساط السكان، وانشغال الحكومة بهما وأولويات وطنية استراتيجية وتحديات داخلية وخارجية خطيرة لا يمكن تأجيلها، وقد لعب دوراً سلبياً في هذا الجانب الأداء العملي السياسي السلبى لأحزاب المعارضة الباحثة عن وسائل وإشكالات وآليات يمكن توظيفها واستخدامها لخدمة أجندتها السياسية ومصالحها الحزبية .

مسؤولية أحزاب المعارضة :

هذه الظاهرة الانفصالية والسياسية الاستثنائية ما يسمى ب(الحراك) تمثل في أحد جوانبها نتاجاً منطقياً لحالة الضمور التي اعترت الحياة السياسية الحزبية على الساحة الوطنية منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي.. وفشل التحالفات الحزبية السياسية في قيادة حكومة الوحدة، ومثل هذا الضمور السياسي مرده جمود الحياة الحزبية الداخلية وعجز الكثير من الأحزاب على الساحة الوطنية عن الحفاظ على قاعدتها الجماهيرية وتوسيع دائرتها وفشلها

ما يسمى بالحراك في عدد من مديريات بعض المحافظات الجنوبية هو عبارة عن حركة انفصالية شاذة واستثنائية متطفلة اجتماعياً وسياسياً، نمت من بقايا جذور الحركة الانفصالية العسكرية التي حاولت الانفصال في العام 1994م وفشلت فشلاً ذريعاً، هذه الجذور تمثلت في بعض الرموز السياسية الانفصالية المتمصلة التي تمكنت بداهتها السياسية وخبراتها التأميرية العريقة من ركوب موجة الاحتجاجات المطلوبة لبعض أبناء المحافظات الجنوبية، واستغللت بانتهازية مفرطة إشكالات الواقع الوطني وأزماته وتعقيداته الموضوعية والذاتية المختلفة، ووظفت العديد من عناصرها وضعفاء النفوس والكثير من الإمكانيات والموارد المالية لاستقطاب بعض العاطلين عن العمل والباحثين عن مصادر للعيش، ودفعت بهم إلى أوساط المحتجين المطالبين بحقوقهم المشروعة ونقلتهم من مديرية إلى أخرى، ونجحت إلى حد كبير في احتواء هذه الحركة الاحتجاجية المطلوبة بشكل متدرج ومنظم لتحوّلها إلى أداة سياسية واجتماعية طيبة ومسخرة وموظفة لتنفيذ مشاريع التفكيكية التدميرية .

بعد نجاح الدولة في معالجة كافة الإشكالات الحقوقية المطلوبة للعناصر المحجة تحت مسمى (جمعية المتقاعدين العسكريين) وإعادتهم إلى أعمالهم، سعت هذه العناصر الانفصالية للحفاظ على استمرار وتنامي هذه الحركة الاحتجاجية وتفريخ جماعات جديدة وبدلية تحت مسميات مختلفة: منها جمعية التصالح والتسامح، وجمعية الشباب العاطلين عن العمل، وغيرها من التسميات ذات الهوية المهيثة، وتولت هذه الفئدة الانفصالية في الداخل والخارج قيادة وتوجيه وتمويل هذه المجموعات وتحديث شعاراتها ومطالبها السياسي، وتحويلها إلى حركة سياسية انفصالية دافعة إلى الشارع بألاف من الفتية العاطلين عن العمل والباحثين عن مصدر للرزق إلى جانب الباحثين عن المجد والشهرة، والمتضررين من الوحدة والديمقراطية، والفاشلين مهناً ودراسياً وأصحاب السوابق وقطاع الطرق والكثير من الشباب المغرر بهم، سارت العملية وفق نهج سياسي متدرج يكتنفه الكثير من الغموض، وتطورت شعاراتها وخطابها السياسي من مطالب حقوقية ومصالح مقصودة إلى المطالبة بإصلاح مسار الوحدة، ومن ثم المطالبة بمعالجة آثار وتبعات حرب 1994م، وصولاً إلى رفع شعار القضية الجنوبية، وأخيراً الدعوة إلى فك الارتباط، والانفصال ومن ثم التحرر والاستقلال مما يسومونه الاحتلال اليمني للجنوب العربي، هذه المفاهيم والشعارات كانت على الدوام مبهمه وغير واضحة ولا تحمل أية دلالات أو مطالب محددة، ومثل هذا لم يكن عفويًا بل كان موجهاً لتجهيل الشعب وتزييف وعيه وتسهيل تطويعه وقيادته وتوجيهه إلى حيث يريدون له أن يتحرك .

وتتبني هذه المجموعات الغوغائية مشاريع الانفصال في مسيراتها، ورفع الاعلام الشطرية، وقناعة هذه الرموز والقيادات الانفصالية ونجاحها في تشويه صورة الوحدة أو

المساس بالوحدة خيانة عظمى

والشعوب ومقدراتها هي اكبر من الأقزام والفاشلين والمأزومين ومن أمثالهم أو من هم على شاكلتهم تلك .



قاسم عمر السكاف

وإلا لما تطاولوا أو تجرؤوا على جعل الوحدة رهاناً والانفصال والتشتت والخراب والدمار هدفاً لهم وعملاً جباناً يقومون به .

اليوم .. فإن أبناء الوطن الشرفاء الأوفياء يتقنون بان الدولة واجهت هبة المخصصة قادرة تماما على فرض هبة سلطاتها وانفاذ القوانين اللازمة امام اولئك العابثين بأمنه وسلامة مواطنيه في بعض مناطق ومديريات المحافظات الجنوبية التي عاثوا فيها فساداً ودماراً وتخريباً واستهدافاً للمواطنين الأبرياء والممتلكات العامة والخاصة ، وغيرها من الجرائم التي يجب ان تواجه بسلطات الدستور والقانون وانزال ورائهم أو يساندهم أو يدعمهم بأي شكل أو صورة كانت .

نعم على الدولة ان تبسط سلطانها بكل قوة وحزم لانهاء هذه الفوضى العبيثة وإعادة الأمن والاستقرار حتى يتسنى لكل الشرفاء والمخلصين مواصلة الدفع بعجلة التنمية والبناء والإعمار لكل تلك المناطق وغيرها على امتداد وربوع وطننا العزيز تحت راية وحدته الخالدة فذلك وحده الطريق السليم والرد الحاسم لإسكات الخونة واعداء الوطن ووحدته الذين لا يريدون أي خير أو نماء لهذا البلد خيمه لأجندة أسياهم في الخارج التي لن تنال مبتغاهم من شعب عظيم يرفع بكل صدق وإخلاص شعار الوحدة والموت شاء من شاء وأبى من أبى .

الوحدة اليمنية هي أعظم منجزات هذا الشعب ومصدر افتخاره الكبير بين الأمم ، وهو صانعها بقوافل الشهداء وبالدماء الزكية للأبطال والشرفاء الأوفياء لهذا الوطن ، ويوما بعد يوم يزداد الزهو بها وقد صارت اليوم وبعد عقدين من عمرها أكثر قوة ورسوخاً ثابتاً لايتزعزع ولايتحول .

وإذا كانت الوحدة بهذا القدر بل اكبر في قلوب وعيون وعقول اليمنيين الشرفاء والمخلصين وبالثبات العليا والخطوط الحمراء التي لايجب على الاطلاق لأي عابث أو مغامر تخطيلها أو محاولة المساس بها بأي شكل أو طريقة كانت لان ذلك يدخل في باب المحرمات والخروج عن الإجماع الشعبي وتعتبر جرائم وخيانة عظمى يستوجب المسائلة القانونية وان تطالها أيدي القضاء والعدالة .

وبالسخرية القدر ان تكون الوحدة التي يفاخر بها العرب عن اشقائهم اليمنيين ويعتبرونها إنجازاً عربياً فريداً وعظيماً، فإن يخرج علينا اليوم ومن داخل هذا الوطن من يتناول على الوحدة بكل بجاحة وحفارة ويجعلها في موضع المزايمة والتخريب والسطط، وكأنها بعظمتها تلك هي ملك أفراد أو جماعة أوفنة أو منطقة ليقدموا بذلك انفسهم للدخل والخارج في اتبع صوراً وأسوأ سيرة وليحكما على انفسهم بان يلفظهم المجتمع وشرفاء الأمة وإحالتهم إلى مزبلة التاريخ إلى غير رجعة وغير مأسوف عليهم .

إلى رئيس جامعة عدن.. مع التحية !!

الكلية يؤكد لهم فيها مخالفة هذا القرار التعسفي لكافة اللوائح والأنظمة الجامعية ، وقد تجاوب مجلس عمادة الكلية مع هذه الجهود وأصدر قراراً بتخفيض العقوبة من سنتين إلى فصل واحد بحيث يستنحب الفصل الأول ويواصل دراسته للفصل الثاني ، وقد استبشرنا بهذا القرار غير اننا علمنا أن عمادة الكلية رفعت قرارها هذا إلى رئيس الجامعة لكنه قام برفضه والإبقاء على القرار السابق بإيقاف قيد الطلب لسنتين كاملتين .



عبد الرحمن أنيس

لو كان هناك اتحاد طلابي شرعي ومنتخب بالتأكيد أنه سيتولى متابعة هذه القضية وقضايا بقية الطلاب الذين اتخذت بحقهم قرارات فصل تعسفية ومعاقبة الطالب وفقاً للائحة الجامعية المقررة بدلاً من أن يلجأ الطلاب إلى الوساطات لإنهاء العقوبات الظالمة بحقهم .

ومن المهم التذكير بأن اتحاد طلاب جامعة عدن مضى على انتهاء مدته الشرعية أكثر من ست سنوات منذ إجراء الانتخابات له في العام 2000م ولا ندري ما سبب إصرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على عدم تنظيم انتخابات المجالس والاتحادات الطلابية في الجامعات اليمنية وتأجيلها من عام إلى آخر .

قضية القباطي وغيره لا تعدو عن كونها نناج فقط لحالات عديدة وما نرجوه من الدكتور عبدالعزيز بن حبتور رئيس جامعة عدن هو التجاوب معها كما عهدناه دائماً بدلاً من المراسلات العقيمة التي لا تزيد عن طلب الإفادة ، فالدكتور حبتور رجل مهني أكاديمي من الطراز الأول كما نعرفه وهو لرئيس هذه الجامعة لشؤون الطلاب، ولا أخفي تفاعلي بإنهاء الدكتور حبتور لهذه القرارات الظالمة ومعالجته للامر خصوصاً أن بعض الطلاب صدرت قرارات الإيقاف بحقهم وهم في عامهم الدراسي الأخير ، كما لا أخفي تفاعلي بأن يعيد رئيس جامعة عدن للائحة الجامعية هيبتها واحترامها الذين اتفكها كثيراً خلال الفترة الماضية، كما لا أخفي مخاوفي من أن أجد نفسي يوماً معاقباً بالإيقاف لعامين أو أربعة أعوام والله من وراء القصد .

عقوبة وقف القيد لسنتين غير موجودة في اللائحة الجامعية التي طالما شدد الأستاذة على الطلاب باحترامها والالتزام بها . والجميع يعرف -وفي مقدمتهم الدكتور عبدالعزيز بن حبتور رئيس جامعة عدن وكذا عمادة كلية الآداب- أن التهم التي سبقت في القرار العقابي أو التأديبي كانت كيدية وهي تهم إثارة الشغب والتحريض، بل إنهم يعلمون أنه متهم بكتابة مادة صحفية عن الأسبوع الجامعي للطلاب في إحدى الصحف الصادرة من عدن عندما كان القباطي سكرتيراً لتحريرها رغم أن المادة لم تدبل بتوقيع كاتب ، غير انها از عجت قيادة الجامعة وقد هاجمها الدكتور حبتور في حفل تكريمي رسمي ووصفها بصحيفة (مغمورة) متهماً إياها بالإساءة إلى الجامعة ، وقد والتقليل من شأن الأسبوع الجامعي ، وقد كان الزميل القباطي يخبرني وقتها أن الكثير من أساتذة الجامعة يشتمهون في كتابته للمادة وكان ينفي لهم باستمرار غير أنه حتى مع افتراض كتابته لتلك الأسطر فهذا لا يعطي مبرراً لمعاقبته بالإيقاف لمدة سنتين في الوقت الذي هو في آخر سنة له من دراسته (المستوى الرابع) .

ولقد كانت هناك جهود مشكورة بذلها نائب رئيس الجامعة الدكتور محمد العبادي وكذا رئيس اتحاد الطلاب صالح العبد الذي بعث بمذكرة رسمية من الاتحاد إلى عمادة

لا ينكر أحد وجود تقدم كبير وتطور ملحوظ في المسيرة الأكاديمية لجامعة عدن منذ أن تولت قيادتها الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور، وهو الذي يبذل كل جهده لتوسيع علاقات التعاون العلمي بين الجامعة والجامعات العربية والعالمية بما يخدم المسيرة الأكاديمية في جامعة عدن .

غير أن الحقوق الطلابية والالتزام بتطبيق اللوائح وعدم انتهاكها أمر مهم يجب أن تتنبه إليه قيادة جامعة عدن ، في ظل تزايد قرارات الفصل والإيقاف التعسفية التي بلغت رقماً كبيراً خلال الفترة الماضية وبصورة مخالفة للوائح العقوبات في الجامعة والتي يجب أن تحترم من الجميع إدارة وطلاباً .

ولأسف فلم يسعني الحظ سابقاً لإجراء لقاء صحفي مطول مع رئيس الجامعة كنت انوي فيه مناقشته في عدد من المشكلات والإشكالات التي تحدثت، غير أن هذا الموعد تأجل أكثر مرة لأسباب خارجة على إرادة قيادة الجامعة، لذا فليسمح لي القراء الكرام والدكتور حبتور بمناقشة إشكالية واحدة اليوم وهي العقوبات التي أصدرتها قيادة الجامعة بحق عدد من الطلاب الدارسين .

لقد أصيب طلب في إحدى كليات جامعة عدن بانهايار عصبى في أحد الامتحانات فقام بتمزيق ملف الإجابة ، وكان يجب أن يعاقب وفق اللائحة الطلابية بحرامته من درجة الامتحان في هذه المادة إلا أن عميد الكلية المعنية اتخذ قراراً بحرامته من جميع مواد الامتحان للفصل الدراسي ضارباً باللائحة الدراسية الجامعية عرض الحائط .

ولنأخذ مثلاً آخر على القرارات الظالمة التي طالت عدداً من طلاب جامعة عدن وهو الطالب في قسم الإعلام والصحفي الشاب وائل القباطي الذي لم تحترم اللوائح الجامعية عند إصدار قرار بوقف قيده لعامين كاملين بتهم كيدية منها إثارة الشغب والفوضى وتحريض طلابه رغم أنه ليس حراكياً ولا جوثياً ولا ينتمي إلى منغقة جنوبية أصلاً كما انه لم يقم يوماً بقيادة مسيرة أو اعتصام داخل الكلية حتى يتهم بإثارة الشغب والتحريض. والابشع من هذا أن متحذي القرار لم يعطوا أدنى اعتبار أو احترام لللائحة الجامعية حيث لم يتم استدعاء الطالب والجلوس معه ومساءلته وفق اللائحة وإنما علم بقرار إيقافه لعامين من خلال لوحة الإعلانات في الكلية. كما أن